

وصحة الكلي فلا يجدان نظير المدعى في صورة بعض الكمالين كعلي و
 اولاده الائمة المعصومين وانت تعلم ان الطور غير الحول وان قيل
 لم يخل في وجه الكلي بل ظهر في صورته وهذا اقره على انهم لم يريدوا
 بالحول بقاءه ولا يقوم بذاته حادث قبل لان يقوم به لان
 يكون من صفات الكمال فلو كان حادثا لكان خاليا عنه في الازل
 والخلو عن صفة الكمال بعض ومنزه عن ذلك وهذا انما يتم صفة الكمال
 ولا يصح في وجوده وعدمه واورد علي هذا انه انما يكون الخلو عنه
 صفة الكمال ايضا لو لم يكن حال الخلو مضافا لكمال يكون روائه
 شرط حدوث هذا الكمال بان يصف وانما سوس كمال يتوافق افراد
 منه الازل الي الابد **واجب** عنها انه اذا كان كل واحد حادثا لكان
 النوع حادثا او لا وجود له لا في نفسه **الفرد قلت** انت خير بما و
 ذلك كما سلف فالوجه في الطال بهذا الاحتمال ما سلفنا من ابطال
 المحوادث المتعاقبة الغير المتساوية بحريان برهان المصايف وغيرها
 فيما بدأ والمراد من المحوادث ههنا الصفة الحقيقية واما الصفا
 الاضافية والسببية فهذه التغير والتبدل فيها في اجهته كغيره

عدم تعلقه وذلك لان المتباينين هما انما هو صغيرا ايضا اليه
 لا يتغيره في ذاته تعالى كما اذا تعلق بالشيء عن نفسه في تراكبات
 ساكن غير صغير والصفات الحقيقية التي يلزمها الاضافية انما تتغير
 دون الصفا لا في الدليل جاز في الاضافات والاسلوب مختلف
 الذي عنه في القول انما لا يتم جريان الدليل فيها كلها فان مثل ايجاد
 العالم وحالعه زيد ليس من صفات الكمال حتى يكون الخلو عنها في
 الازل نقصا بل قد يدعي ان محمولها في الازل حال يطهر سائر مدعى
 بالعدم انما في علي انه يمكن ان يقال ان وجود العالم في الازل متعسف فلا
 يكون عدم ايجاد في الازل بعضا كما ليس عدم شمول القدرة للمتناهات
 بعضا وايضا قال من الزرية الامكان يستلزم امكان الازلية فهو ليس
 بشيء مما بسطناه في تعلقاتها والاسلوب مما كان في سلب الجسمية
 ولو ازمها عنه فمجرى بان الدليل فيها لا يضر لان الذي غير مختلف
 لا تتابع الخارج عنها ولا يتجدد بغيره يطلق اليجاب ويطلب له الحاد الاول
 ان يضر شيء بعينه شيئا اخر من غير ان نزول عليه شيء لو ينضم
 اليه شيء وهذا حال مطلقا سواء كان في الواجب لها او في غيره